المبحث الثاني :- اسباب ومبررات دراسة وتقييم المشروعات (قبل تنفيذها وبعد تشغيلها) :-

1-من الناحية العلمية لا يمكن الموافقة على انشاء او توسيع مشروع دون اتباع (او اخضاع) المشروع المقرح الى اسلوب علمي منظم يطلق عليه (دراسة وتقييم المشروعات) اذ ان هذا الاسلوب هو الذي يضمن اختيار افضل المشروعات الممكنة سواء كانت مشروعات الدولة او مشروعات القطاعين الخاص و المختلط.

2-كما انه يمكن عن طريق دراسة وتخطيط وتقييم المشروعات ان نضمن تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية النادرة وبالشكل الذي يساهم بدرجة كبيرة في نمو وتطور الاقتصاد بالاتجاه الصحيح ويجنب الاقتصاد الخسائر والضياعات في الموارد والامكانات.

3- هناك ارتباط وثيق بين الاسلوب الذي يتم على اساسه اعداد برامج التنمية (السنوية والخمسية) وبين دراسة وتقييم المشروعات , حيث يمكن عن طريق تهيئة واعداد الدراسات والممسوحات الميدانية الملائمة عن مجمل الانشطة والفروع الاقتصادية اعطاء تطور واضح عن المشروعات التي تحظى بالأولوية والتي يمكن ادراجها في برنامج التنمية ضمن اطار الموازنة بين الامكانات الفنية والمالية وبين الاحتياجات الرئيسية المطلوب توفيرها خلال السنوات القادمة .

4- تتيح عملية دراسة وتقييم المشروعات تهيئة احتياجات ومتطلبات انشاء وتشغيل المشروع قبل فترة ملائمة من البدء بتنفيذه مما سيساهم بإنجاز وتنفيذ المشروع وفق المواصفات والكلف والوقت الملائم له .

5- يمكن عن طريق دراسة وتحليل وتقييم المشروعات معرفة اثر ودور التغيرات المستقبلية على اقتصاديات المشروع وفرص نجاحه وتطوره على المدى البعيد ومنها (اتجاهات اسعار المدخلات والمخرجات, درجة تطوير وسائل الانتاج المستقبلية ,نوع ومصدر الموارد الاولية , مستوى تطور المهارات الفنية للعاملين , منافسة السلع المستوردة , ظهور بدائل للسلعة المنتجة , تغير اتجاهات الطلب المستقبلية...الخ) وهذا لا يمكن التكهن به الا عن طريق اعداد دراسات جدوى شاملة وتفصيلية ووضع الاحتمالات المتوقعة التي يمكن ان تواجه المشروعات.

6- يمكن ان تساهم دراسة وتقييم المشروعات بتشجيع وتحفيز المستثمرين ورجال الاعمال بالتوجه نحو المشروعات التي تساهم بدعم عملية التنمية بدرجة اكبر من المشروعات الاخرى في هذه المرحلة وذلك عن طريق اختيار المشروعات التي يمكن ان تحقق عوائد وارباح ملائمة الى جانب كونها تساهم بتوفير السلع والخدمات الاساسية بأسعار مناسبة . لاسيما وان احدى اسباب تردد واحجام وتخوف المستثمرين في التوجه نحو المشروعات الانتاجية ذات الاولوية ناتج عن عدم معرفتهم بشكل واضح ومدروس بالفرص الاستثمارية المضمونة نسبيا.

"مخطط يوضح علاقة دراسة وتقييم وتنفيذ المشاريع بالتنمية "

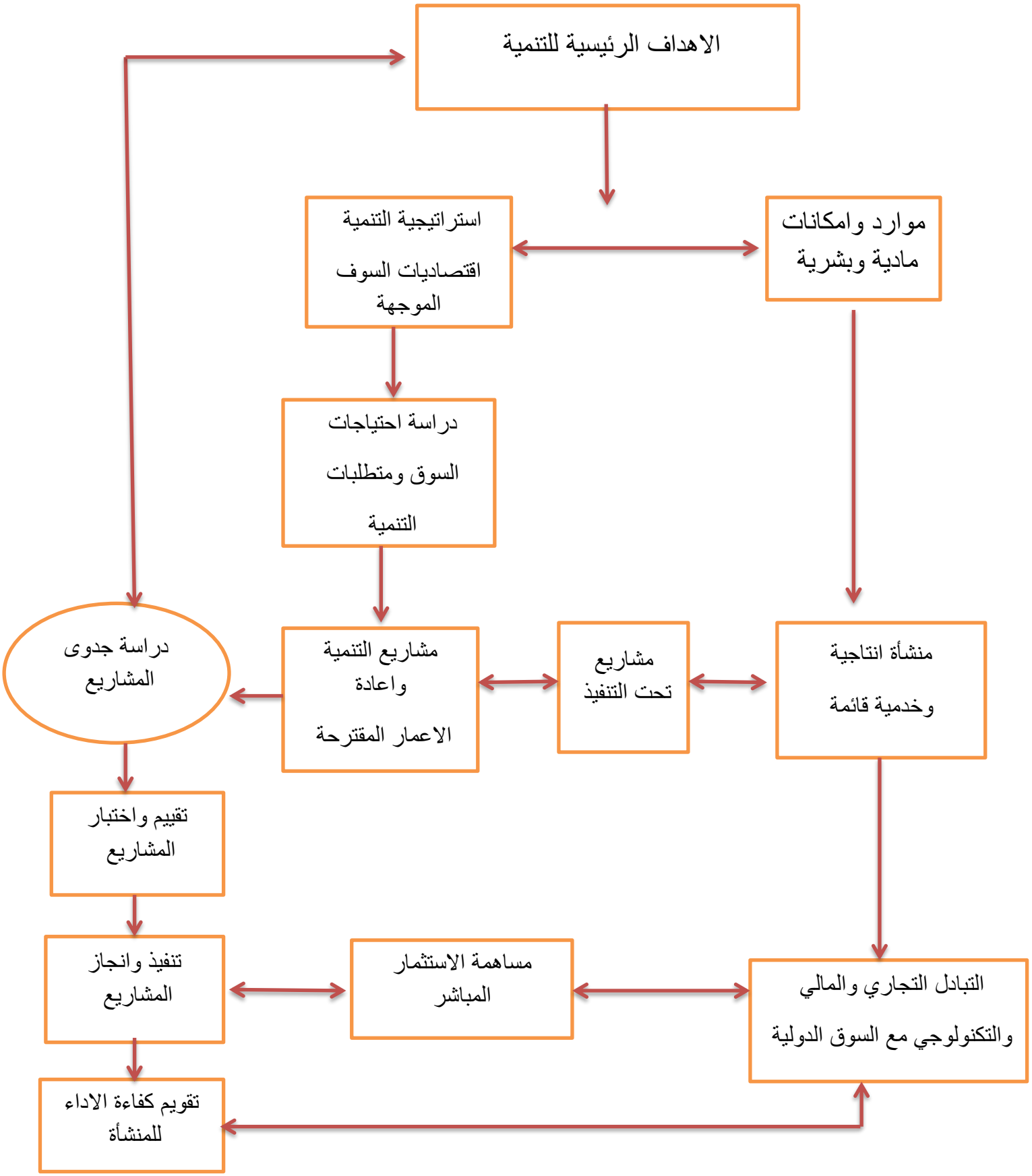

المبحث الثالث:- شروط ومتطلبات دراسة وتقييم المشروعات:-

1-وضوح الهدف الرئيسي المطلوب تحقيقه من المشروع المقترح.

2- لكي يتمكن الاقتصاديون والفنيون من المساهمة الجادة في اعداد دراسات الجدوى للمشروعات فان ذلك يتطلب منهم ان يكونوا على معرفة جيدة بطبيعة وخصائص الاقتصاد العراقي وامكانياته الحالية والمستقبلية ومعرفة الاهداف الرئيسة للتنمية وان تتوفر لديهم الخبرة والتجربة العلمية في اعداد مثل هذه الدراسات .

3- ضرورة ان تكون هناك طرق واساليب ملائمة في كيفية الحصول على البيانات والمعلومات الرئيسة المتعلقة بكافة الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية للمشروعات المراد دراستها وتقييمها . وهذا يتطلب وجود جهات ومكاتب استشارية متخصصة (رسمية وغير رسمية) تعمل على تجمع وتنظيم البيانات و المؤشرات الفنية والاقتصادية المرتبطة بأعداد دراسات الجدوى , اضافة الى قيام الدوائر الرسمية المتخصصة في المجالات الهندسية والصناعية والزراعية والمالية والتجارية بإصدار النشرات والتقارير الاحصائية الدورية بما يعطي تصور وافي عن طبيعة واتجاه الانشطة والفروع الاقتصادية الرئيسية ويساعد كل من الاقتصادي والفني والمقيم على دراسة وتقييم واختيار المشروعات وفق الاساس الصحيح.

4- ضرورة الاستعانة بالدراسات والممسوحات الميدانية التي سبق و ان اعدت للمشروعات المماثلة .

5-ان تشتمل دراسات الجدوى على معلومات متكاملة لكافة الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية المرتبطة بالمشروع ويشترط في اعداد مثل هذه

الدراسات مجموعة من الاختصاصات الهندسية والاقتصادية والمحاسبية والادارية والاحصائية وغيرها .

6- بما انه من غير الممكن من الناحية العملية واعداد دراسات جدوى شاملة وتفصيلية لكافة المشروعات المقرحة لكون ان اعداد هذه الدراسات تحتاج الى خبرات واختصاصات متعددة وتحتاج اعدادها الى وقت كافي وكلف عالية نسبيا لذلك من الضروري اتباع اسلوب المراحل في دراسة جدوى تلك المشروعات مما يتيح غربلة المشروعات غير المجدية في نهاية كل مرحلة من المراحل التي تمر بها دراسات الجدوى مما يتيح استبعاد المشروعات التي لا تحظى بالأسبقية في الوقت الحاضر.

7- ضرورة الالتزام بالأسس والمكونات الرئيسية التي يفترض ان تشتمل عليها دراسات الجدوى وفق الاسس والمؤشرات المتبعة محليا ودوليا بما يضمن اجراء المفاضلة بين المشروعات على اساس عملية وموضوعية وتمنع حالات التحيز لمشروع على حساب المشروع الاخر.

8- ان يكون بالإمكان متابعة التغيرات والتحولات الفنية والاقتصادية التي تحصل في السوق الدولية من حيث معرفة العوامل المؤثرة في الانتاج والكلف والاسعار وحركة التبادل التجاري واتجاهات تطور الفن الانتاجي واتجاهات العرض والطلب على السلع الرئيسية في السوق الدولية ....الخ

9- ان يتم تخصيص فترة زمنية ملائمة لأعداد دراسات الجدوى للمشروعات المقترحة لمدة ملائمة تسبق البدء بتنفيذ المشروع لكي يمكن تهياه واعداد ما تحتاجه تلك المشروعات في وقت مبكر .

المبحث الرابع :-الخصائص والمواصفات العامة للمشروعات الكفؤة وغير الكفؤة :-

لا شك ان معرفة الاقتصادي والمقيم ومن ثم متخذ القرار بماهية الخصائص الاولية التي يجب ان تتصف بها المشروعات الناجحة ستمكنه من اعطاء الراي الاقتصادي الافضل حول المشروعات المراد انشائها . وهناك العديد من الخصائص المتعارف عليها تشير الى قسم منها :-

1-المشروعات الناجحة تكون قادرة على تحقيق افضل استغلال ممكن لطاقاتها الانتاجية التي صممت على اساسها وان تكون انتاجية العمل وانتاجية راس المال بالمستوى الاقتصادي الملائم .

2- ان تكون المشروعات الناجحة قادرة على تحقيق عوائد ومنافع متصاعدة ومبكرة لكل من المستثمر والاقتصاد وبما يمكنها من تغطية واسترجاع الكلفة الاستثمارية بمدة قصيرة نسبيا

3- ان تتوفر للمشروع سوقا ملائما قادرة على استيعاب منتجاتها سواء في السوق المحلية او الخارجية وان تكون منتجات تلك المشروعات متلائمة مع الاحتياجات الاساسية للاقتصاد النامي حاليا ومستقلا .

4- ان تكون المشروعات الناجحة قادرة على المساهمة باستغلال المواد والمستلزمات المحلية المتاحة وان تعمل على توفير اكبر قدر ممكن من النقد الاجنبي.

5- تكون للمشروعات الناجحة ميزة نسبية تمكنها من منافسة المشروعات المماثلة من حيث قدرتها على توفير السلع والمنتجات بالنوعية والسعر الملائم .

6- المشروعات الناجحة تكون قادرة على توفير وتمويل رؤوس الاموال اللازمة لتوسيع وتطوير المشروع وتحسين نوعية انتاجها وخفض تكاليفها نسبيا وبشكل مستمر .
7- المشروعات الناجحة لديها القدرة والكفاءة على تنظيم وتخطيط وادارة كافة اوجه نشاطها مما يحقق افضل النتائج وان تكون لديها روائيا مستقبلية عن حالة المشروع خلال السنوات القادمة .
*اما خصائص المشروعات غير الكفؤة فهي :-
يمكن القول ان الخصائص هي الحالة المعاكسة لما تم الاشارة اليه للمشروعات الناجحة ويضاف الى ذلك ما يلي :-
1-وجود تباين كبير ومتواصل بين الجدوى الفنية والاقتصادية التي تم على اساسها تفضيل وقبول المشروع وبين الواقع الفعلي للمشروع بعد دخوله الانتاج ولتشغيل.
2- تعمل المشروعات الفاشلة بوسائل واساليب انتاجية غير ملائمة لطبيعة انتاجها او انها تعتمد على وسائل انتاجية قديمة او متخلفة نسبيا من الناحية الفنية مما يعيق استمرارها وتطورها .
3- منتجات المشروعات الفاشلة تنسجم مع اذواق وعادات عدد محدد من المستهلكين وليس لديها القدرة على تحسين وتطوير نوعية منتجاتها بما ينسجم واتجاهات انماط الاستهلاك المستقبلية .
4- تعتمد المشروعات الفاشلة في تحقيق النسبة الكبيرة من ارباحها على وسائل وظروف مصطنعة او استثنائية ناجحة عن كونها تحتكر انتاج سلعة معينة في السوق خلال مرحلة زمنية معينة او انها تتمتع بحماية جمركية عالية او انها تبيع منتجاتها بأسعار عالية لا تتلاءم مع نوع واهمية السلعة .

5- تعتمد هذه المشروعات على مستلزمات خارجية من منا شيء محدودة او محتكرة من بعض الشركات العالمية وقد تكون اسعار تلك المستلزمات غير مستقرة في السوق الدولية (باستثناء بعض المشروعات التي تتعلق بالصحة العامة او الامن القومي او حماية البيئة وغيرها).

6- المشروعات الفاشلة تعاني من اعباء مالية مستديمة ومنها عدم قدرتها على سداد القروض والالتزامات المالية اتجاه الاخرين اضافة الى ضعف قدرتها على ايجاد مصادر داخل او ايراد اضافي .

7- هناك عدد من المشروعات التي يتطلب تشغيلها وادارتها وصياغتها نوعا محددا من الاختصاصات والمهارات الفنية والادارية غير المتوفرة بدرجة كافية مما قد يجعل تلك المشروعات تواجه معوقات كبيرة في اداء نشاطها الانتاجي.

المبحث الخامس :- بعض اوجه الشبه والاختلاف بين اسس تقييم المشروعات العامة ومشروعات القطاعين الخاص والمختلط:-
لاشك ان اقامة مشروعات التنمية سواء من قبل القطاع العام اومن قبل القطاعين الخاص والمختلط تستند على عدد من الاسس والاعتبارات التي تتلاءم مع التوجيهات الرئيسية للتنمية الا انه هناك جملة من الفروقات بين تقييم المشروعات العامة وبين تقييم مشروعات القطاعين الخاص والمختلط ينبغي على الاقتصادي والمقيم ان يكون ملما بها لكن يستطيع ان يساهم بدرجة افضل من دراسة وتقييم المشروعات المختلفة ومن هذه الفروق هي:-
اولا:- ترتكز حسابات التقييم من مشروعات القطاعين الخاص والمختلط على تحقيق اكبر حجم ممكن من العوائد والارباح المالية الى جانب بعض الاعتبارات الاخرى . في حين ان تقييم المشروعات العامة تشمل الى جانب الربحية المالية على قياس وتقييم الحصيلة الكلية وشاملة لما يمكن ان يساهم به المشروع على مستوى الاقتصاد ومدى كفاءة المشروع في تحقيق المزايا والمنافع المباشرة وغير المباشرة ومن ثم تحليل اهمية واثر هذه المنافع على مجمل الانشطة والمتغيرات الاقتصادية .
ثانيا:- تستند حسابات التقييم في غالبية مشروعات القطاع الخاص (في الدول النامية) على انتهاز الفرص الاستثمارية السريعة التي تفرضها الظروف الاستثمارية للسوق دون ان تكون هناك رؤيا واضحة عن مستقبل تلك المشروعات ومتطلبات نجاحها وتطورها في المدى البعيد في حين ان تقييم واختيار مشروعات العامة تستند على مدى فاعلية وكفاءة المشروعات وعلى مدى ضمان تطورها واستمرارها لفترة طويلة نسبيا

ثالثا:- عند تحليل وتقييم الربحية المالية المتوقعة لمشروعات القطاع الخاص تعتمد الاسعار الفعلية السائدة في السوق او المتوقعة عند التنفيذ بينما يعتمد في تقييم الربحية الاقتصادية لمشروعات العامة على السعر التوازني الذي يمثل (قدر الامكان) القيمة الحقيقية التبادلية للسلع والمنتجات على مستوى الاقتصاد وبما يتوافق نسبيا مع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع.
رابعا:- لا تأخذ الاساليب المتبعة في تقييم مشروعات القطاع الخاص الاثار والمنافع والكلف غير المباشرة(المحيطة بنشاط المشروع) في حين ان اساليب التقييم لمشروعات الدولة تأخذ ضمن حساباتها اكبر قدر ممكن من الاثار غير مباشرة التي سترافق انشاء وتشغيل المشروع.
خامسا:- يتم حساب وتقييم الكلف المدفوعة بالنقد الاجنبي في مشروعات القطاع الخاص (في الظروف الاعتيادية) على اساس سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية في حين ان تقييم الكلف الاقتصادية لمشروعات الدولة في الدول النامية تتطلب استخدام سعر الصرف الحقيقي (او المعدل) بما يعبر عن القيمة والكلفة الحقيقية للنقد الاجنبي المستثمر في المشروع.
سادسا:- في تقييم ربحية مشروعات القطاع الخاص يتخذ من معدل الفائدة السائد في المصارف كدليل للمقارنة بينه وبين المعدل المتوقع للأرباح السنوية للمشروعات باعتبار ان معدل الفائدة هو احدى (الفرصة الاستثمارية البديلة) وكذلك يتخذ من معدل الفائدة كمعدل خصم تجاري عند حساب القيمة الحالية للعوائد والارباح المستقبلية للمشروعات , ام في تقييم الربحية الاقتصادية لمشروعات الدولة فان المقارنة لا تكون فقط مع معدل الفائدة بل ايضا مع المعدل الفائدة بل

ايضا مع المعدل التوازني بين الطلب والعرض على الموارد الاقتصادية واستخداماتها على مستوى الاقتصاد والذي يسمى(بمعدل الخصم الاجتماعي) كما ويستخدم هذا المعدل ايضا في ايجاد القيمة الحالية للمنافع وبكلف المستقبلية الناتجة عن المشروع او المشروعات واخيرا, على الرغم من ان مشروعات القطاع الخاص(الزراعية والصناعية) يتم اختبارها من قبل المستثمرين والتي غالبا ما تحظى بالدعم والتشجيع من قبل الجهات الرسمية المعنية وفق الامكانات والتسهيلات المتاحة , الا انه عند طلب الموافقة على اقامة مشروعات القطاع الخاص يتم عادتا في غالبية الدول النامية اعتماد بعض الاسس والاعتبارات التي تعمل على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو الانشطة والمجالات التي تخدم عملية التنمية , اما مشروعات التنمية التي تختارها وتنفذها اجهزة ودوائر الدولة المعنية فأنها تخضع الى الدراسة والتقييم الشامل من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية , بما يحقق التوازن المطلوب بين الموارد والامكانات المتاحة وبين الاهداف الرئيسية للتنمية القريبة والبعيدة المدى.